

الحركة الإسلامية في تونس والمسألة الاجتماعية

لظفي حجي*

أولت الحركة الإسلامية في تونس، ممثلة في "حركة الاتجاه الإسلامي"، التي أصبحت تلقب منذ سنة 1989 بـ "حركة النهضة"، موقعا هاما للمسألة الاجتماعية على امتداد تاريخها، حيث كانت مفاهيم مثل الملكية الجماعية، والعدالة الاجتماعية، وحقوق العمال، من المفاهيم والقضايا الرائجة في أدبياتها. وهي قد لا تختلف في ذلك مع القوى السياسية الأخرى، بما فيها الأكثر راديكالية ويسارية في دفاعها عن المسألة الاجتماعية.

مفارقة العقدين الاخيرين

قبل الخوض في موقف حركة الاتجاه الإسلامي من المسألة الاجتماعية، ومساهمتها فيها تجدر الإشارة الى ان الحركة الاسلامية في تونس ليس لها وجود واقعي منذ سنة 1990، تاريخ بدء موجة الاعتقالات المكثفة ضد قياداتها ورموزها، بما اعتبر عملية استئصال تامة أدت إلى ظاهرة خاصة في الحركات السياسية تتمثل بجسم داخلي مشلول، اغلب أعضائه في السجون وقيادة في المهجر تحولت في العقدين الاخيرين الى الناطق الرسمي باسم الحركة، بما يعنيه ذلك من غياب عن التحركات الاجتماعية والاكتفاء بصدور البيانات الاحتجاجية والمشاركة في التحركات المعارضة في الخارج. وحتى من يخرج من قيادات الداخل من السجن بعد سنوات لا يسمح له بأي نوع من النشاط ويدخل في دوامة جديدة من الملاحقات الأمنية يمكن أن نعتها بالقمع الاستباقي والاستنزاف الذي لا يسمح للجسم باسترجاع أنفاسه. إن هذا المشهد اوجد وضعا غير عادي بالمرّة قوامه التمزق بين ارادة الفعل الاجتماعي والسياسي والعجز الميداني من شدة القمع الامني.

أردت الإشارة إلى هذا المسألة الجوهرية لفهم الأوضاع، وهي تقودني إلى تقسيم مواقف الاتجاه الإسلامي في تونس إلى مرحلتين أساسيتين، الأولى يقترن فيها الموقف بصنع الحدث والمشاركة فيه، والثانية تقتصر على الاحتجاج مع العجز الميداني.

المسألة الاجتماعية كأولوية

من المسائل الهامة في دراسة تاريخ الحركة الاسلامية في تونس الإشارة إلى أن أول موقف سياسي "مبطن" اتخذته الحركة كان يتعلق بأحداث اجتماعية خطيرة شهدتها البلاد سنة 1978 وتمثلت في إعلان الاتحاد العام التونسي للشغل الاضراب العام في كافة القطاعات وفي كافة أنحاء البلاد لأول مرة في تاريخ تونس. وقد ترتب عنه مظاهرات عامة ومصادمات بين الجيش والمتظاهرين أسفرت عن سقوط عشرات القتلى في صفوف العمال والعاطلين عن العمل.

غير ان الموقف الذي عبر عنه الاتجاه الإسلامي افتقد إلى النضج وفهم طبيعة الحدث في بعده الاجتماعي والسياسي، أي خلفياته ضمن الصراع الذي كان يشق الحكومة والتحولت الاجتماعية التي جرت في عقد السبعينات والتي اتسمت بسياسة ليبرالية. ولم يمر ذلك من دون نقد: "نفاجا مثلا بموقف الحركة من الازمة النقابية في 26 جانفي 1978، وهو موقف يدعو إلى الاستغراب اذ اعتبر ان انتفاضة العمال للمطالبة بحقوقهم المهضومة هيجة مفتعلة لأن الايدي التي حركتها ايد يسارية،

وهي تخشى أن تؤدي هذه الانتفاضة الى اجهاض التجربة الديمقراطية مع التشديد على غياب الإسلام عن هذه الأحداث والساحة عامة، و لو كان موجودا لتغيرت كثير من المعطيات"¹.
غير أن هذا الموقف سيتغير في اول بيان للحركة تعلق بحدث شبيه لا يقل خطورة عن الأول، عرف في الساحة التونسية ب"أحداث قفصة" والمتمثلة في تسلل كموندوس تونسيون تدريبوا في ليبيا عبر مدينة قفصة بالجنوب قصد أحداث انقلاب سياسي واستهداف رموز الحكم. ففي هذا البيان دانت حركة الاتجاه الإسلامي كل تدخل أجنبي في السياسة التونسية، مهما كان مأثاه، واعتبرت التغيير من مشمولات التونسيين وحدهم، وحملت السلطة مسؤولية الأحداث وبالخصوص – وهو ما يهمننا هنا- سياستها الاجتماعية والاقتصادية، "حيث أن سياستها القائمة على اختلال التوازن الجهوي أدت الى حصول هذا الاعتداء المسلح". ورأت الحركة في بيانها أن "أوضاعنا الاجتماعية هي التي افرزت مثل هذه العناصر البائسة التي اضطرت إلى الهجرة، فكانت تحت رحمة أنظمة لها أطماع ومصالح في بلادنا، وأن الحل الذي نراه ونؤمن به ونعتبره جذريا هو أن تسترد الجماهير حقها في القرار والحركة وفي تغيير المناخ السياسي و الاجتماعي السائد (....) ونحن في الأخير واثقون من زحف شعبنا نحو الحرية و العدالة والاعتناق من كل تبعية للاستعمار في ظل الإسلام الخالد، زحف لا راد له"².

مع تلك الانطلاقة العلنية الاولى للاتجاه الإسلامي، أصبحت المواقف الاجتماعية تتجذر اكثر فاكثر مع كل حدث تشهده البلاد. من ذلك الانتفاضة الشعبية التي شهدتها البلاد في 4 كانون الثاني/جانفي 1984، والتي عرفت بأحداث الخبز واهتزت لها كامل البلاد، فقد كان واضحا الدور الذي لعبه الاتجاه الإسلامي، وبالخصوص الطلبة الإسلاميون، الذين ساهموا في قيادة التحركات في الجامعة وشاركوا في المسيرات الشعبية. كما كان لافتا مشاركة الحركة في تقصي الحقائق حول الضحايا الذين سقطوا في المظاهرات³.

اثر ذلك تعاضمت الاهتمامات الاجتماعية في بيانت الحركة ومواقفها، ويمكن أن نشير في هذا الصدد الى جملة من المؤشرات الهامة: دراسة لرئيس الحركة راشد الغنوشي سنة 1982 حول الملكية الجماعية في الإسلام، وكان واضحا المنحى الاجتماعي الراديكالي لهذه الدراسة، المنحاز إلى المستضعفين والفقراء، والتركيز على العدالة الاجتماعية كمبدأ أساسي للنظام الاجتماعي، وهو منحى اقرب الى الأطروحات اليسارية بغلاف إسلامي بطبيعة الحال⁴.

يضاف إلى ذلك أن الجناح الطلابي للحركة، الذي كان شديد الالتصاق في خطابه بمصطلحات الجماهير والمستضعفين والعدالة الاجتماعية، استفاد من الأطروحات الماركسية والقومية التي كانت تسيطر على الجامعة التونسية. ويبدو أن احتكاك الطلاب الإسلاميين بتلك التيارات واطلاعهم على أدبياتها، وحلقات النقاش اليومية معهم، جعلهم أكثر راديكالية في المسألة الاجتماعية من الحركة الأم، وجعلهم يستعينون بنماذج المتمردين الاجتماعيين في التاريخ الإسلامي من أمثال ابي ذر الغفاري للاستدلال على عدالة الاسلام وثورته في المجال الاجتماعي. فلم يكن غريبا عن الساحة الإسلامية أن يؤلف الطلبة الإسلاميون في الجامعة قصائد عن ابي ذر، ومن نحى نحوه، لإبراز مدى تمسكهم بمفاهيم العدالة والمساواة الاجتماعية⁵.

كما أن الطلبة الإسلاميين لم يتوانوا في الخوض في مسائل كانت حكرا على التيار اليساري مثل الصراع الطبقي، وعادة ما تناولونها من منطلقات سوسيولوجية تستنير بالإسلام، بمعنى انها لا تستعمل الخطاب الديني في طرح المسائل الاجتماعية وإنما يستفيد طلابها من دراستهم للعلوم الانسانية لتوظيفها بما يخدم التوجه الاسلامي. فكانت تجربة تختلف عن التجارب الاسلامية الاخرى في العام العربي. لذلك فليس غريبا ان ينشر طلبة الاتجاه الاسلامي بالجامعة دراسات عن الامبريالية والصراع الاجتماعي ويستندون في ذلك على مفكرين عالميين ومفكرين إسلاميين، ولا يفرقون بين السنة والشيعية في مراجعهم الإسلامية، فكانت على سبيل المثال دراسات المفكر العراقي المرجع الشيعي محمد باقر الصدر تحظى برواج وتقدير واسعين في صفوف الاسلاميين.

ومن مظاهر الاهتمام الاخرى بالمسألة الاجتماعية ان خصصت حركة الاتجاه الاسلامي في مكتبها السياسي المعلن عنه في أواسط ثمانينات القرن الماضي لجنة للعمل النقابي على رأسها مسؤول نقابي تعمل على احتلال مواقع هامة ضمن النقابات المنضوية جميعها تحت لواء الاتحاد العام التونسي للشغل. و قد قامت السلطات بالتعاون مع اطراف نقابية اخرى توأطأت معها بافراغ اتحاد الشغل من كافة العناصر الاسلامية خلال موجة الاعتقالات المشار اليها انفا في تسعينات القرن الماضي⁶.

و قد كان للحركة قبل ذلك رؤى وتصورات في العمل النقابي وسعي مستمر لان يكون لها كلمتها ووزنها في الاضرابات العمالية التي تشهدها البلاد. يضاف الى تلك العوامل ان اغلب المنخرطين في الحركة والذين يشكلون قاعدتها الجماهيرية الواسعة مقارنة بالأحزاب الأخرى، هم من الطبقات الكادحة، وينحدرون من الأحياء الشعبية التي تعاني من الفقر والتهميش وارتفاع نسبة البطالة. فكان لزاما على الحركة ان تبدي اهتماما بتلك الفئات الاجتماعية وألا تتركها عرضة لاستقطاب غيرها من التيارات السياسية، وخاصة اليسارية التي تبدي اهتماما واسعا بالمسألة الاجتماعية.

نحو منطق حقوقي جديد

إن تلك القناعات الاجتماعية التي ترسخت لدى الحركة، عندما كان بمقدورها التحرك، سرعان ما عادت عندما شهدت البلاد اكبر انتفاضة شعبية منذ وصول نظام الحكم الحالي إلى السلطة سنة 1987، ونعني بها ما عرف بانتفاضة الحوض المنجمي التي شهدها الجنوب التونسي على امتداد أشهر خلال 2008، وقادت إلى مواجهات أسفرت عن سقوط ثلاثة قتلى واعتقال العشرات وإنزال أحكام قاسية بهم، كانت محل إدانة من كافة القوى السياسية والمدنية في تونس.

ولعل الخطاب الذي استعملته الحركة في هذه الاحداث لا يختلف عن خطاب الحركات السياسية والمدنية من مختلف المشارب في تونس. فقد استعملت لغة سياسية خالصة تتمحور بالخصوص على التركيز على جملة من الثوابت والمطالب من اهمها:

- رفض السياسة الامنية التي ينتهجها النظام والدعوة إلى البحث عن حلول شاملة.

- تفسير الاحداث تفسيراً اجتماعياً خالصاً باعتبارها نتيجة للغضب على البطالة وعلى جملة السياسات التنموية المتبعة، والقائمة على تعظيم امتيازات الفئات المحظوظة، مما أدى غالى تفاقم المحسوبية والرشوة مقابل الاكتفاء بالخطب الرنانة والوعود الفارغة لعامة الناس، والتلويح بعصا القمع لكل صوت احتجاج، وهو ما جعل المنطقة في حالة غليان شديد، كجزء من وضع عام تعيشه البلاد.

- تحميل مسؤولية تفاقم الأزمة الحادة غالى السياسات المتبعة التي أدت بفئات واسعة، بما فيها تلك التي كانت تنعت بالطبقة الوسطى إلى السقوط في أتون الفقر والعجز عن تلبية الحد الضروري من متطلبات حياة لم تعد تطاق بعد ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية الضرورية.

- ربط الأحداث بالمناخ السياسي والإعلامي الذي يتسم حسب الحركة نفسها بالاختناق وبتجاهل لكل نداءات القوى السياسية، مع التمسك بالدعوة إلى فتح حوار عام حول مشكلات البلاد ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية بصف وطني موحد بلا قمع ولا كبت ولا سجون ولا إقصاء.

- استعمال الحركة لأسلوب حقوقي بقولها أنها تقف إلى جانب الحقوق المشروعة لأهل الرديف ولمدن الحوض المنجمي المحرومة ولأمثالهم من المحرومين من أساسيات الحياة الكريمة⁷.

يمكن القول إن الحركة الإسلامية في تونس، على امتداد مرحلتين من تاريخها، استعملت خطابا راديكاليا في تعاطيها مع المسألة الاجتماعية، مع ابقائه في مستوى مطلبى حقوقي بعيدا عن الشعارات الإسلامية المعتادة كما لدى الحركات الإسلامية المشابهة. غير أن تلك المواقف السياسية الاجتماعية التي لا تختلف في مضامينها ومصطلحاتها عن مواقف الأحزاب الأخرى، يسارية كانت أو ليبرالية، لا تمنع أصحاب التيار الإسلامي من التعبير أحيانا عن اعتقادهم بالقول إن الإسلام يمكن أن يتضمن حولا للعديد من الأزمات الاجتماعية، دون أن تجد الوقت ولا الفرصة السانحين لتطوير ذلك التأكيد في أمثلة عملية تمس جميع جوانب الحياة الاجتماعية ويمكن أن تعطي هذا الخطاب مصداقية.

إن غياب الممارسة هي التي اعاققت الحركة الإسلامية عن إبراز أطروحاتها ومنعت خصومها من محاسبتها محاسبة فعلية، لإدراك مدى تطابق الأطروحات مع متطلبات الواقع. فقد أصبحت العديد من الأطراف السياسية تنظر إلى الحركة الإسلامية في تونس كضحية للقمع السلطوي وليس كطرف سياسي يمكن محاسبته على أقواله وأعماله. وهذا، كما لا يخفى، يشكل عائقا أمام أي دراسة موضوعية لمواقف تلك الحركة.

- 1- احمد مبارك، حذار، الملكية أمر ثانوي في الإسلام - مجلة المعرفة عدد 10 أكتوبر 1978 نقلا عن علية العلاني، الحركات الإسلامية في العالم العربي، تونس أنموذجاً. ص 95- دار نشر وجهات نظر - الرباط 2007
- 2- العلاني، مرجع سابق ص 109 - 110
- 3- يمكن للباحث أن يلاحظ ببسر هذه المواقف من خلال متابعة صحف تلك الفترة التي حفلت بمواقف الإسلاميين ومساهماتهم، وكذلك عبر الكتابات عنهم التي تعددت في تلك الفترة باعتبارهم تياراً صاعداً وجديداً على الساحة التونسية.
- 4- سعت الحركة في تلك الفترة إلى تقديم سلسلة من الدراسات والمداخلات الشفوية في المساجد تختلف عن الدروس الدينية الوعظية.
- 5- معاينة ذاتية للحركة الطلابية. ويمكن الرجوع كذلك إلى منذر عمار، من الجماعة إلى النهضة. رسالة تعمق في البحث بالجامعة التونسية قسم علم الاجتماع سنة 1989
- 6- يعد الاتحاد العام التونسي للشغل المنظمة الجامعة للنقابات العمالية وتوجد داخله مختلف التيارات السياسية تعيش تجاذبات في ما بينها تختلف من فترة إلى أخرى.
- 7- مضامين وردت في بيانات حركة النهضة ومواقف قياداتها التي صدرت طوال أشهر على امتداد الحركة الاحتجاجية في ربيع 2008 بمدينة الرديف، وكذلك أثناء المحاكمات التي طالت قادة تلك التحركات نهاية نفس السنة.